«الصحية» اطلعت على مستجدات مكافحة فيروس «كورونا» وطالبت بإعادة تشغيل « الكويتية »

تطعيم 27 ألف طالب من أصل 50 ألفا يؤدون الاختبارات الورقية

حماد : اللجنة أبدت رأيها لمسؤولي وزارة الصحة بأن الوقت ضيق وأن عددا كبيرا من الطلبة لم يتم تطعيمهم

ناشدنا وزير التربية بضرورة إجراء الامتحانات عن طريق "الأون لاين" خصوصا في ظل الوقت الضيق لتلقي اللقاح

اطلعت لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل خلال اجتماعها أمس، على آخر مستجدات وإجراءات وزارة الصحة في مكافحة جائحة كورونا المستجد، وناقشت إجراءات مجلس الوزراء بشأن سفر المواطنين والمقيمين.

وأوضح مقرر اللجنة النائب سعدون حماد في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة، أن اللجنة استمعت إلى آراء وزير الصحة د. باسل الصباح وقيادات الوزارة، بخصوص الفيروس المتحور الهندي المنتشر في بعض الدول وإجراءات وزارة الصحة للتعامل مع القادمين من تلك الدول.

وبين أنه تم التطرق إلى موضوع تطعيم الطلبة من أجل أداء الامتحانات الورقية، والتي تشير إحصائياتها أمس إلى تطعيم 27 ألف طالب من أصل 50 ألفا.

جانب من اجتماع لجنة الشؤون الصحية أمس

ولفت إلى أن الامتحانات الورقية محدد لها يوم الأربعاء المقبل، مؤكداً أن اللجنة أبدت رأيها لمسؤولي وزارة الصحة، بأن الوقت ضيق وأن عددا كبيرا من الطلبة لم يتم تطعيمهم.

وقال حماد إن المسؤولين أكدوا لهم أن هذا الموضوع يخص وزارة التربية، وأن دور الوزارة يكمن في تطعيم الأعداد الباقية من الطلبة، علماً بأن هناك من يرفض التطعيم وأيضاً هناك من لم يأته الدور في التطعيم.

وأضاف أن اللجنة أكدت أن الطلبة أمانة في أعناق الجميع ويجب تطعيمهم لكي يؤدوا امتحاناتهم، وناشدت وزير التربية بضرورة إجراء الامتحانات عن طريق "الأون لاين" ومراعاة ظروف الطلبة غير المطعمين، خصوصا في ظل الوقت الضيق لإجراء التطعيمات لهم. وقال حماد إن اللجنة تطرقت إلى موضوع خسائر الخطوط الجوية الكويتية والتي تسبب فيها بعض قرارات وزارة الصحة من تعطيل الطيران وغيرها.

أضاف أن وزير الصحة أوضح أن المعني بقرارات وزارة الصحة في هذا الشأن، هو الطيران المدني وليس الخطوط الجوية الكويتية، مؤكداً أن وزارة الصحة لم تمنع الطيران المدني وأنه هو من منع الخطوط الجوية الكويتية. وأشار حماد إلى مطالبة اللجنة الطيران المدني بإعادة تشغيل الخطوط الجوية الكويتية، خصوصا أن وزارة الصحة سمحت لهم بذلك.

إمهاله مدة أسبوعين لرفع التقرير إلى اللجنة

«المالية» : تشكيل فريق عمل لمراجعة مواد المشروع بقانون بشأن الصكوك الحكومية

الحمد : القانون يغلب عليه الطابع الفني وهناك مستجدات في الساحة الاقتصادية يجب أن يكون التشريع متماشياً معها

عقدت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية اجتماعا اليوم الأحد لمناقشة المرسوم رقم 255 لسنة 2019 بإحالة مشروع قانون في شأن الصكوك الحكومية.

وقال رئيس اللجنة النائب أحمد الحمد إن مشروع القانون المقدم من الحكومة في الفصل التشريعي السابق مكون من 38 مادة بالإضافة إلى المذكرة الإيضاحية.

أضاف أن هذا المشروع يناظر وجود السندات، مبينا أن اللجنة دعت الحكومة إلى النظر لتجارب الدول الأخرى المجاورة في هذا الشأن.

وذكر الحمد إن اللجنة استمعت إلى آراء النواب والفريق الحكومي وانتهت إلى تشكيل فريق عمل من المكتب الفني للجنة المالية والجهات المختصة من الحكومة لمراجعة 38 مادة الموجودة بالقانون بدقة.

ولفت إلى أن القانون يغلب عليه الطابع الفني، إذ إن هناك مستجدات في الساحة الاقتصادية ويجب أن يكون القانون متماشيا معها، فضلا عن أنه يحتاج إلى مراجعة دقيقة.

وقال إن اللجنة أمهلت فريق العمل مدة أسبوعين لمراجعة المواد ورفع التقرير إلى اللجنة حتى تتم مناقشة القانون وإقراره.

واختتم الحمد تصريحه بقوله" حضر الاجتماع محافظ البنك المركزي وممثلون عن هيئة أسواق المال وهيئة الدين العام الموجودة في وزارة المالية ".

من جهته قال عضو اللجنة النائب سعدون حماد، إن اللجنة استمعت إلى بعض الملاحظات بحضور ممثلين عن البنك المركزي ووزارة المالية وهيئة أسواق المال، لافتاً إلى أن اللجنة سوف تستكمل التصويت على مشروع القانون في الاجتماع المقبل.

اللجنة المالية ناقشت مشروع قانون في شأن الصكوك الحكومية

وبين أنه كان المفترض من وزير المالية أن يحضر اجتماع اليوم وخصوصا أنه مصر على مشروع قانون الدين العام، متسائلاً كيف تتم الموافقة على مشروع قانون الدين العام دون أن تتم الموافقة على مشروع القانون في شأن الصكوك الحكومية؟.

وأوضح أن الاجتماع الماضي للجنة ناقش مشروع الخطة الانمائية للسنوات ٢٠٢٠ / ٢٠٢١ و ٢٠٢٤ / ٢٠٢٥ .

وبين أن الخطة تتضمن مشروع قانون في شأن الاجراءات الضريبية الموحدة وتعديل القانون في شأن الرسوم والتكاليف المالية مقابل الانتفاع بالمرافق والخدمات العامة وتطبيق نظام ضرائبي على السلع الانتقائية والقيمة المضافة.

وأعلن أن اللجنة رفضت كل هذه الرسوم، مؤكدا أن اللجنة لا يمكنها الموافقة على قانون يتضمن فرض رسوم على المواطنين.

فرز الديحاني يقترح تبني المواهب الشابة

تقدم النائب فرز الديحاني باقتراح برغبة لإنشاء لجنة عليا تشرف عليها وزارة التربية ووزارة التعليم العالي والمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب والمركز العلمي، تكون مهمتها استقبال المواهب الشابة من مخترعين ومميزين، لاختيار النخبة منهم لرعايتهم والإنفاق عليهم وصقل مواهبهم.

فرز الديحاني

«شؤون البيئة» : المنطقة تبلغ مساحتها 5 ملايين متر مربع وتضم 3 قطاعات غذائية وكيميائية ومختلطة

لا توطين لأي مشروع في «الشدادية الصناعية» إلا بضوابط بيئية

لجنة شؤون البيئة البرلمانية خلال اجتماعها أمس

ناقشت لجنة شؤون البيئة خلال اجتماعها أمس موضوع منطقة الشدادية الصناعية وأثرها البيئي على المناطق السكنية كالمطلاع وجنوب سعد العبد الله وجامعة الكويت والمناطق السكنية المحيطة بها.

وأوضح رئيس اللجنة النائب د.حمد المطر، في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة، أن اللجنة اجتمعت بحضور الهيئة العامة للبيئة والهيئة العامة للصناعة واتحاد الصناعات، للوقوف على تطورات منطقة الشدادية الصناعية والتي تبلغ مساحتها 5 ملايين متر مربع وتضم 3 قطاعات تمت الموافقة عليها وهي غذائية وكيميائية ومختلطة .

أضاف أن اللجنة تأكدت من توافر الاشتراطات البيئية، وأنه لن يتم توطين أي مشروع إلا بعد توافر الاشتراطات البيئية .

وأوضح أن أهم الاشتراطات التي تأكد توافرها موضوع المراقبة عن طريق الإنترنت بشكل لحظي، لأي تلوث بالهواء او غيره يتم رصده وبالتالي التعامل معه.

وأوضح أن المشكلة في موضوع الشدادية أنها طرحت لشركة وحدث خلاف ولم تستكمل الشركة المشروع بواقع 30٪ من اصل قيمة العقد البالغة 84 مليون دينار، مناشدا وزير التجارة الاستعجال في تنفيذ ما تبقى والانتهاء من البنية التحتية حتى نكون جادين في موضوع تطوير الصناعة بالكويت كرافد رئيس لتنويع مصادر الدخل .

المطر : المشكلة أنها طرحت لشركة وحدث خلاف ولم تستكمل الشركة المشروع بواقع 30 ٪ من أصل قيمة العقد البالغة 84 مليون دينار

نطالب وزير التجارة بالاستعجال في تنفيذ ما تبقى والانتهاء من البنية التحتية لنكون جادين في تطوير الصناعة بالكويت

استخراج الطاقة من النفايات ليس مشروعا بيئيا فقط بل اقتصادي وتنموي ويوفر الطاقة أيضا

وطالب المطر وزير شؤون البلدية ومدير عام البلدية، باستعجال تخصيص مساحة وحدة معالجات المخلفات السائلة في صبحان.

وشدد على أهمية الاستثمار في القطاع الصناعي؛ فلا يجوز ان يكون لدى الكويت سلعة يتيمة وهي النفط، مؤكدا أن الاهتمام بالقطاع الصناعي بوجود الاشتراطات البيئية يحظى باهتمامه الشخصي كنائب واختصاصه كرئيس اللجنة البيئية.

وقال المطر» سأستمر في مراقبة ما يخص التشريع والتنفيذ لهذه المشاريع الصناعية ، ومنها مشروع النعايم 12 كيلو مترا مربعا ومشروع الشقايا 50 كيلو مترا مربعا»، مبينا أنه سيتقدم باقتراح برغبة بتطبيق قانون 32 / 2010، على أن يكون توزيع الأسهم بواقع 26٪ للمبادر و24٪ للحكومة و50٪ للاكتتاب العام .

ولفت إلى أن استخراج الطاقة من النفايات ليس مشروعا بيئيا فقط، إنما يوفر طاقة ويحافظ على البيئة كما أنه مشروع اقتصادي وتنموي، مضيفا أنه « تم توقيع عقد لهذا المشروع مع إحدى الشركات لكن مجلس الوزراء لم يستكمل المشروع».

وأوضح أن التوسع في القطاع الصناعي مهم جدا لكن الضوابط البيئية يجب أن تتبع، مشيرا إلى أن أي مشروع صناعي تتم الموافقة عليه بعد موافقة الجهات البيئية يفترض أن يكون نموذجا في الموافقة للعديد من المشاريع الصناعية.

أكد استياءه من تعطل قاعة عبد الله السالم لأكثر من 6 أشهر

عبد الله المضف : الرقابة والتشريع حق للأمة لا يمكن التنازل عنه

أعرب النائب عبد الله المضف عن استيائه من تعطل قاعة عبدالله السالم لأكثر من 6 أشهر، مؤكدا على أن الرقابة والتشريع حق للأمة وأمانة في أعناق ممثليه داخل مجلس الأمة لا يمكن التنازل أو التخلي عنها.

وطالب المضف في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة، بتمكين النواب من حقهم في استخدام أدواتهم الدستورية بتقديم استجوابات لرئيس الحكومة وأي من الوزراء.

وأوضح أن تحصين رئيس مجلس الوزراء من استجوابات مزمع تقديمها، مخالف للدستور بغض النظر عن الرأي في الاستجوابات .

وشدد على أهمية أن يكون حق النائب في يده لأنها في النهاية حقوق الأمة والناس في الرقابة والتشريع، ولا يمكن للنائب أن يتنازل عن شيء ليس من حقه التنازل عنه ولا سيما إذا ارتبط هذا الحق بأداة رقابية.

وتساءل : "كيف لأي مسؤول من أصغر الهرم

عبد الله المضف

في المؤسسات الحكومية إلى أعلاها أن يشعر أنه محصن ؟ وماذا سيولد استشعاره بأنه محصن وبعيد عن المحاسبة " ؟

وأفاد أنه فرضت عليه معركة عدم التنازل عن الأدوات الرقابية، والحفاظ على حقوق الأمة التي أؤتمن عليها.

وقال : " لا يمكن في يوم من الأيام أن ألقي أدواتي تحت أقدام الرئيسين أو أتنازل عن حقوق أبناء الشعب الكويت، ولا يمكن في يوم من الأيام أن اتخذ الموقف السهل، وقد تفتح لي أبواب الدنيا كلها ولكني اخترت الطريق الصعب " .

أضاف أنه اختار أن يكون سياسيا وبرلمانيا يحترم حقوق الناس ويحافظ على العهد ويصون الأمانة التي حملنا إياها أبناء الشعب الكويتي في الرقابة والتشريع، وان يكون بارا بقسمه ويسلم الأمانة إما بحل المجلس أو بانتهاء عمر المجلس .

وأعرب المضف عن استيائه من تعطل قاعة عبدالله السالم لأكثر من 6 أشهر، ومن وضع البلد قائلا " من يعتقد أننا سعداء بوضع الحكومة بهذا الشكل أيضا واهم، ففي النهاية هذه حكومة بلدي وسعادتي ستكون جدا عالية متى ما احترمت الشعب والدستور والبرلمان ونوابه ومتى ما التفت لمصالح الناس فحينها سأضع يدي بيدها أمام الجميع " .

وقال: " الرسائل الحقيقية التي نريد توجيهها للشعب الكويتي بأن هذا الوضع غير مقبول ولسنا سعداء به، وانه وضع فرض علينا، وواجبنا ألا نقبل التنازل عن أي من حقوق ممثلي الأمة " .